

الإمارات العربية المتحدة - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

البيان الختامي الصادر عن بعثة صندوق النقد الدولي

١٤ مارس ٢٠١٢

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي في الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١٤ مارس ٢٠١٢، بزيارة الإمارات العربية المتحدة لإجراء مناقشات في سياق مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢.^١ وركزت المناقشات على: انتهاء سياسات اقتصادية كلية ملائمة في الأجل القريب؛ وإدارة المخاطر المستمرة الناشئة من الشركات ذات الصلة بالحكومة؛ وتقوية الثقة في القطاع المالي. وتود البعثة أن تعرب عن شكرها للسلطات على المناقشات الصريحة والمثمرة وعلى ما وجدته من كرم الضيافة.

آخر التطورات

١- أخذ الاقتصاد يتعافى ببطء ويعالج الخلل في ميزانياته العمومية في أعقاب أزمة ٢٠٠٩. واستُكملت عملية إعادة هيكلة ديون مجموعة "دبي العالمية"، ولكن لا تزال عملية إعادة الهيكلة جارية في عدد آخر من الشركات ذات الصلة بالحكومة التي تعاني من التعثر. وعززت السلطات أوضاع القطاع المصرفي من خلال عمليات دعم السيولة، وإعادة الرسملة، ومنح ضمانات على الودائع، كما قدمت إمارة أبوظبي دعماً مالياً لإمارة دبي. وقد طُلب من "صندوق دبي للدعم المالي" تقديم دعم للشركات المتعثرة في الإمارة والآن يكاد يكون قد استنفد الموارد المخصصة لتمويله والبالغة ٢٠ مليار دولار.

٢- واستمر التعافي الاقتصادي في عام ٢٠١١. وبرغم استمرار ضعف قطاعي الإنشاءات والعقارات في أعقاب أزمة ٢٠٠٩، تشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ ٤,٩%، يدعمه ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج لمواجهة توقف الإنتاج في ليبيا. كذلك ارتفع النمو في القطاع غير الهيدروكربوني، مسجلاً

^١ تألفت البعثة من السيدتين جوفيا أرفاي، وغوهار مينايسان، والسادة هارالد فينغر (رئيساً) وأنانتكريشنان براساد (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) ويري جي يوناس (من إدارة شؤون المالية العامة)، واجتمعت مع معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، ومعالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومع رؤساء دوائر الاقتصاد والمالية في الإمارات المختلفة، ولقيف آخر من الشخصيات الرسمية الرفيعة، وممثلين لمجتمع المال والأعمال. وشارك كل من السيدة تالين كورنشليان (من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة) والسيد ألفريد كامر (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في أجزاء من البعثة.

٢,٧% تقريباً، تسانده قوة النشاط التجاري وانتعاش القطاع السياحي. وفي ظل البيئة الخارجية الداعمة، ارتفع فائض الحساب الجاري ارتفاعاً ملموساً، فبلغ نحو ٩% من إجمالي الناتج المحلي. وظل متوسط التضخم مكبوحاً عند ٠,٩%، مما يرجع أساساً إلى انخفاض الإيجارات.

٣- **وتحقق التعافي بدعم من سياسة المالية العامة التوسعية.** وارتفع العجز الأولي في القطاع غير الهيدروكربوني (شاملاً القروض والأسهم) إلى حوالي ٤٢% من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات في ٢٠١١ (من ٣٦% في ٢٠١٠)، حيث قامت أبوظبي بزيادة نفقاتها الجارية والإنمائية وقدمت مزيداً من الدعم لقطاع العقارات الذي يعاني من الضعف. ومع هذا، سجل رصيد المالية العامة الكلي تحسناً ملموساً يدعمه ارتفاع أسعار النفط.

٤- **وظلت البنوك محتفظة بسيولة وفيرة تدعمها السياسة النقدية التيسيرية، لكن لم يحدث ارتفاع في نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص.** وفي ضوء انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، ظلت السياسة النقدية تيسيرية في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي استمر يحقق صالح الاقتصاد على خير وجه. ومع هذا، ظلت وتيرة الإقراض المقدم للقطاع الخاص بطيئة نظراً لأن الطاقة الزائدة في قطاع العقارات وفراط أعباء الديون لا يزالان يحدا من فرص الإقراض. ورغم استمرار تزايد القروض المتعثرة، ظل القطاع المصرفي متمتعاً بمستوى جيد من الرسالة والربحية. وسارعت السلطات في أكتوبر ٢٠١١ بتصفية "مصرف دبي" من خلال عملية مرتبة لاستحواذ "بنك الإمارات دبي الوطني" عليه.

الآفاق والمخاطر الاقتصادية

٥- **يبدو أن تعافي نمو قطاع غير الهيدروكربونات مُهيأ للاستمرار في عام ٢٠١٢.** فرغم استمرار خفض التمويل بالديون على المستوى المحلي واستمرار العرض الزائد في قطاع العقارات، يُتوقع أن يحقق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني ارتفاعاً آخر ليبلغ ٣,٥% في عام ٢٠١٢ مدعوماً بانتعاش أنشطة التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية. وفي ظل ضعف احتمالات إجراء زيادات أخرى في الإنتاج النفطي نظراً لاقتراب مستويات الإنتاج بالفعل من الطاقة الإنتاجية وتوقعات التعافي الجزئي لإنتاج النفط الليبي، يُتوقع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ليصل إلى معدل معتدل قدره ٢,٣%. كذلك يُرجَّح أن يظل التضخم مكبوحاً حول معدل ١,٥%.

٦- وتمثل مخاطر التطورات السلبية التي تهدد هذه الآفاق انعكاسا لاعتماد الإمارات العربية المتحدة على الصادرات الهيدروكربونية وروابطها الوثيقة بالأسواق الدولية:

- **انخفاض أسعار النفط** في ظل احتمالات ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير وإيرادات المالية العامة. وبينما تحتفظ الإمارات العربية المتحدة بمصادر واقية كبيرة في هيئة احتياطات دولية وأصول صناديق الثروة السيادية، فإن هبوط أسعار النفط لفترة مطولة سينطوي في نهاية المطاف على انخفاض الإنفاق من المالية العامة وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات، وبالتالي ينعكس سلبا على أسعار الأصول. ويمكن أن يكشف هذا الأمر أيضا عن مزيد من مواطن الضعف في الشركات ذات الصلة بالحكومة وشركات القطاع الخاص المتأثرة بضعف قطاع العقارات.

- **وفي حالة تدهور أوضاع التمويل العالمية من جديد** يمكن أن تواجه الشركات ذات الصلة بالحكومة صعوبة أكبر في تمديد بعض ديونها الخارجية التي يحل أجل استحقاقها، وسوف ترتفع التكلفة الكلية لاقتراضها من الأسواق الدولية، مما يفرض مزيدا من الضغوط على ميزانياتها العمومية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٢ مليار دولار تقريبا من ديون الكيانات السيادية والشركات ذات الصلة بالحكومة سوف يحل أجل استحقاقها في عام ٢٠١٢، منها ١٥ مليار دولار في دبي. وفضلا على ذلك، فبينما لا يزال الجهاز المصرفي متمتعا بسيولة عالية، قد تواجه بعض البنوك المنفردة ضغوطا في السيولة، لا سيما تلك التي تعتمد على التمويل بالجملة.

- ويمكن **لزيادة حدة الأثر الناتج عن فرض العقوبات الدولية على إيران** أن تؤثر سلبا على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من خلال تقليص أنشطة التجارة الثنائية، والطلب على العقارات، والسياحة، وتقديم الخدمات المالية للعملاء الذين يتخذون من إيران مقرا.

- ومن شأن **التباطؤ الملحوظ للنشاط الاقتصادي في آسيا الصاعدة** أن يؤثر على النشاط التجاري والسياحي وأوضاع التمويل الخارجي. وقد ساعدت قوة الطلب الخارجي من آسيا على الحد من التأثير الواقع على الإمارات العربية المتحدة جراء الركود في أوروبا وفرض العقوبات الدولية على إيران. علاوة على ذلك، أدت زيادة التدفقات الرأسمالية من آسيا إلى إضعاف الأثر الواقع على أوضاع التمويل الخارجي للإمارات العربية المتحدة من جراء تخفيض نسب التمويل بالديون في القطاع المالي الأوروبي. وبينما تعد الخسائر المحتملة في الطلب وتدفقات رؤوس الأموال من آسيا من المخاطر بعيدة الاحتمال في الوقت الحاضر، فقد يكون لها أثر بالغ على الإمارات العربية المتحدة.

٧- وهناك أيضا عدد من احتمالات تجاوز التوقعات. فارتفاع أسعار النفط في سياق زيادة التوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية يمكن أن يقدم مزيدا من الدعم لإيرادات المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، طالما أن الصادرات النفطية مستمرة ولم تتعطل. ومن شأن زيادة التوترات الإقليمية أيضا أن تؤدي إلى عودة التدفقات الرأسمالية الباحثة عن ملاذ آمن وزيادة الطلب على العقارات.

الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم الاقتصاد

٨- عقب توسع المالية العامة في العام الماضي، تعتزم الإمارات العربية المتحدة البدء في ضبط أوضاع حسابات مالتها العامة في ٢٠١٢. فالميزانية الاتحادية وميزانيات الإمارات المختلفة تتضمن ضبطا طفيفا لموقف المالية العامة يعادل ٠,٥ نقطة مئوية، حيث إن الزيادة الكبيرة في رواتب موظفي الحكومة الاتحادية والارتفاع الهائل في النفقات الإنمائية التي تخطط لها أبوظبي يعوضها ويتجاوزها تخفيض النفقات الأخرى والزيادات في الإيرادات غير الضريبية.^٢

٩- وتتسم خطط تصحيح أوضاع المالية العامة بالملائمة. فارتفع سعر النفط المحقق لتعادل رصيد المالية العامة (سعر النفط النظري المحقق لتوازن حسابات المالية العامة) بصورة ملموسة في السنوات الأخيرة (من ٢٣ دولارا في ٢٠٠٨ إلى ٨٤ دولارا في ٢٠١٢)، مما يعرض الإمارات العربية المتحدة لمخاطر تراجع أسعار النفط. فضلا على ذلك، يتجاوز عجز المالية العامة للقطاع غير الهيدروكربوني المستويات الملائمة لتحقيق المساواة بين الأجيال. وتعد خطط المالية العامة الرشيدة ملائمة أيضا في ضوء احتمالات نشأة الحاجة إلى مزيد من الأموال لدعم الشركات ذات الصلة بالحكومة التي تعاني من الضعف. وفي نفس الوقت، فإن التدرج في وتيرة تطبيق التقشف المالي يستبعد احتمال أن يؤدي موقف المالية العامة إلى إضعاف التعافي الاقتصادي. وسيستمر دعم التعافي الاقتصادي من خلال انتهاج سياسة نقدية تيسيرية في ظل ربط العملة بالدولار الأمريكي.

^٢ موقف المالية العامة يُعرّف بأنه الرصيد الأولي الموحد للقطاع غير الهيدروكربوني في ميزانية الحكومة الاتحادية وميزانيات أبوظبي ودبي والشارقة متضمنة القروض والأسهم ولكن مستبعدا منها (١) عمليات صندوق دبي للدعم المالي، و (٢) الدعم المقدم من حكومة أبوظبي لشركة الدار العقارية في ٢٠١١، و (٣) دخل الاستثمار من صناديق الثروة السيادية. ويُعبّر عن الموقف المالي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات. ونظرا لعدم توافر ميزانية إمارة أبوظبي لعام ٢٠١٢ بعد، فالأرقام الواردة هي تقديرات خبراء الصندوق.

١٠- وتعتزم كل من أبوظبي ودبي تحقيق توازن حساب المالية العامة للإمارتين على المدى المتوسط.

• سوف تسهم خطة الإنفاق الرأسمالي التي صدرت الموافقة بشأنها مؤخراً في إمارة أبوظبي في دعم الطلب بشكل كبير، ولكن تشير الزيادة الكبيرة المتوقعة في النفقات الإنمائية إلى الحاجة إلى توخي الحرص في تقييم المشروعات لضمان الإنفاق المنتج. وبينما ستوازن المدخرات الأخرى ارتفاع النفقات الإنمائية وتزيد عليه، فإن خطة النقشف المالي التدريجي التي وضعتها أبوظبي تبدو ملائمة (باستثناء الدعم الذي قدمته العام الماضي لإمارة دبي ولشركة الدار). واستشرافاً للمستقبل، تخطط أبوظبي لمواصلة النقشف المالي حتى نهاية عام ٢٠١٧.

• ويكتسب استمرار النقشف المالي في إمارة دبي أهمية بالغة في تحقيق استمرارية الأوضاع على المدى المتوسط بالنظر إلى مخاطر المالية العامة الناجمة عن الالتزامات الاحتمالية المرتبطة بالشركات ذات الصلة بالحكومة. وفي ضوء ذلك، فاعتزام حكومة دبي تشديد سياسة المالية العامة هذا العام، وجعل حسابات المالية العامة قريبة من مستوى التوازن بحلول عام ٢٠١٤، تستحق الترحيب.

١١- ويجري حالياً تنفيذ عدة مبادرات لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتحسين ممارسات الميزانية. فتعمل الحكومة الاتحادية على إجراء إصلاح شامل لتعدد الرسوم التي تحصلها الوزارات الاتحادية، كما تهدف إلى تخفيض تكاليف التحصيل ذات الصلة. وتُجرى في الوقت الحالي التحضيرات الفنية لفرض ضريبة على القيمة المضافة في نهاية الأمر، التي تخضع للمناقشة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك تُجري السلطات دراسة حول التأثير الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج عن فرض ضريبة على دخل الشركات. ومن شأن إقرار مشروع قانون الميزانية الأساسي أن يساعد على تحسين ممارسات الميزانية، حيث ينص على إعداد إطار لنفقات الحكومة الاتحادية على المدى المتوسط ويقضي باستخدام حساب خزانة واحد للمؤسسات الاتحادية.

١٢- وبالنظر إلى الهيكل الاتحادي، يمثل التنسيق الفعال بين الحكومات مطلباً أساسياً لتعزيز كل من إدارة الطلب على المدى القصير واستمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. ويمثل تبادل المعلومات عن الميزانيات والجوانب الأخرى للموارد العامة التي يمكن أن تسبب تداعيات خطيرة شرطاً أساسياً لتحقيق فعالية التنسيق على مستوى المالية العامة. وترحب البعثة بالنقد المحرز في تبادل المعلومات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإمارات المختلفة وتسهيله من خلال "مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية"، وتحت السلطات على توسيع نطاق تبادل المعلومات ليشمل الشركات ذات الصلة بالحكومة. وبالنظر إلى المستقبل، سيكون من المهم توسيع نطاق عمل "مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية" ليشمل التنسيق الفعال لخطط سياسة المالية العامة، بما في ذلك الاشتراك في تقرير خطط الإيرادات والنفقات والتمويل الكلية في ضوء الاعتبارات الاقتصادية الكلية واعتبارات السياسات الأخرى، وتقسيم هذه الأهداف إلى خطط على مستوى السلطات الاتحادية وسلطات

الإمارات. ويقف صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم المساعدة الفنية لدعم زيادة التوسع في أنشطة "مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية".

إدارة المخاطر الناشئة عن الشركات ذات الصلة بالحكومة

١٣ - لا تزال الشركات ذات الصلة بالحكومة تواجه مخاطر كبيرة رغم التقدم الملموس الذي حققته. فبينما أُعيدت هيكلة ديون بعض هذه الشركات (بما فيها مجموعة "دبي العالمية")، استغرقت هذه العملية فترة أطول في حالة شركات أخرى مثل مجموعة "دبي القابضة". وتشير التقديرات إلى تراجع مجموع ديون الشركات ذات الصلة بحكومة دبي تراجعاً طفيفاً إلى ٧٦ مليار دولار في ٢٠١١ (من ٧٧ مليار دولار في ٢٠١٠)، بينما ارتفعت ديون الشركات ذات الصلة بحكومة أبوظبي إلى ٩٩ مليار دولار (من ٩٢ مليار دولار في ٢٠١٠). فضلاً على ذلك، لا تزال الشركات ذات الصلة بالحكومة تواجه احتياجات كبيرة لإعادة التمويل واستمرار الاعتماد على التمويل الأجنبي. ورغم التقدم المطرد الذي تحققه هذه الشركات في إدارتها الاستباقية لعمليات تمديد الديون، لا يزال عدم اليقين الذي يسود البيئة المالية العالمية يشكل خطراً أساسياً عليها.

١٤ - ومن شأن تحسين الشفافية والتواصل أن يدعم إعادة التمويل السوقي لديون الشركات ذات الصلة بالحكومة. وترحب البعثة بالتقدم المحرز نحو تحسين مراقبة اقتراض الشركات ذات الصلة بالحكومة ونشر المعلومات عن ديونها، لا سيما من جانب مكتب إدارة الديون في أبوظبي. غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لتحسين توافر البيانات عن الأوضاع المالية، ورصيد الدين ونمط آجال استحقاق ديون الشركات ذات الصلة بحكومة دبي. كذلك أفصحت حكومة أبوظبي عن قائمة الشركات ذات الصلة بالحكومة التي ستدعمها إذا واجهت صعوبات مالية، بينما اختارت سلطات دبي منهجاً مختلفاً، مما يؤكد للأسواق أن الحكومة لا تدعم صراحة التزامات أي من الشركات ذات الصلة بالحكومة. وعلى أي حال، فمن شأن زيادة الشفافية وانهاج استراتيجية استباقية للتواصل مع الأسواق المالية أن يساعد على تقليص أجواء عدم اليقين وتحسين الاحتمالات المتوقعة للتمويل.

١٥ - وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن تواصل السلطات المحلية في الإمارات المختلفة تحسين عمليات التنظيم والإشراف من أجل إدارة ما تبقى من مخاطر الشركات ذات الصلة بالحكومة. فينبغي تنقية الميزانيات العمومية الضعيفة لدى الشركات ذات الصلة بالحكومة، بوسائل منها إعادة هيكلة الديون، عند الحاجة. ويتعين احتواء الإقدام على المخاطرة ضمن إطار ملائم لإدارة المخاطر مما يقتضي الفعالية في تحديد الالتزامات الاحتمالية الناشئة عن الشركات ذات الصلة بالحكومة، وتقييمها ومراقبتها وإبلاغ بياناتها، والإفصاح عن هذه الالتزامات في الحسابات الحكومية. وينبغي إعداد بيان بمخاطر المالية العامة المحتملة إلى جانب وثائق الميزانية السنوية. وسيكون من

الضروري أيضا تعزيز حوكمة الشركات ذات الصلة بالحكومة. ويتضمن ذلك تحديد عملياتها التجارية وغير التجارية بوضوح، وتوحيد ممارسات المحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير المالية.

سلامة القطاع المالي والتداعيات المالية

١٦ - يحتفظ الجهاز المصرفي باحتياطات وقائية كبيرة لمعالجة التدهور المتزايد في جودة الأصول، وإن كان ذلك قد يؤثر على البنوك المنفردة. فارتفعت القروض المتعثرة بالفعل من مستوياتها التي كانت سائدة قبل الأزمة في ٢٠٠٨ إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في دبي (فبلغت ١٠,٦%) وأبوظبي (٤,٦%) ويُرجح أن تزداد ارتفاعا بشكل كبير هذا العام، لأسباب منها العملية الجارية لإعادة هيكلة مجموعة "دبي القابضة" واحتمال إعادة هيكلة الديون الأخرى للشركات ذات الصلة بالحكومة التي يحل أجل استحقاقها، وشركات العقارات المتعثرة. وبرغم زيادة مخصصات خسائر القروض، فقد أمكن الحفاظ على الربحية وإن كانت ستظل محدودة بسبب النمو الائتماني الحذر والعمليات الجارية لرصد مخصصات خسائر القروض اللازمة لتغطية القروض التي يُحتمل تعثرها. ويتضح من خلال الاختبارات المبدئية للقدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها البعثة أن الجهاز المصرفي المحلي يمكنه استيعاب زيادة كبيرة في القروض المتعثرة. ومع هذا، فقد تحتفظ بعض البنوك المنفردة ذات القروض المركزة بشدة في قطاع العقارات بقدر أقل من الاحتياطات الوقائية للتعامل مع أي صدمات.

١٧ - وأحرز المصرف المركزي تقدما ملحوظا نحو تقوية التنظيم المصرفي. وتشعر البعثة بالارتياح إزاء الجهود التي يبذلها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لحث البنوك على زيادة المخصصات العامة والمحددة ورفع نسبة كفاية رأس المال، بوسائل منها فرض قيود على توزيع الأرباح في بعض الحالات، حيث لا يزال هناك احتمال قائم بنشأة مشكلات مستقبلا من قدر كبير من القروض التي أُعيدت هيكلتها وأُعيد التفاوض بشأنها في الجهاز المصرفي. وسيكون من الملائم في هذا السياق تصميم نظام الإنذار المبكر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بحيث يغطي المخاطر على مستوى النظام (بما فيها مخاطر الشركات ذات الصلة بالحكومة وقطاع العقارات). وتحت البعثة السلطات أيضا على وضع إطار منهجي للسلامة الاحترازية الكلية بغرض معايرة التنظيم من منظور نظامي.

١٨ - وسيواصل مصرف الإمارات المركزي مراقبة السيولة في البنوك المنفردة عن كتب وحثها على إدارة مخاطر السيولة على نحو استباقي. وقد تحسن هيكل التمويل في الجهاز المصرفي تحسنا كبيرا منذ أزمة عام ٢٠٠٩. ومع هذا، فمنذ فصل الصيف الماضي ارتفعت التزامات البنوك تجاه البنوك الأجنبية نظرا للانعكاس الجزئي في مسار تدفقات الودائع الداخلة في وقت سابق. وبالرغم من أن الجهاز المصرفي لا يزال يتمتع بمستوى

مريح من السيولة، فإن حدوث صدمة في التمويل الأجنبي يمكن أن يعرض القطاع المصرفي لبعض النقص في السيولة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يستدعي إدارتها، بصفة خاصة، على مستوى كل بنك على حدة. ويعتمد مصرف الإمارات المركزي بصفة أساسية على شهادات الإيداع في إدارة سيولة الجهاز المصرفي، كما بدأ العمل على إنشاء تسهيل للإقراض الهامشي كوسيلة لتوفير تسهيل دائم للسيولة يُستخدم عند الحاجة. وبالنسبة للمستقبل، فتطبيق معايير السيولة بموجب اتفاقية بازل ٣ في السنوات القادمة ينبغي أن تدعمه تنمية أسواق النقد والسندات المحلية. وسوف يسهل ذلك إدارة السيولة في البنوك و يتيح للشركات في نهاية المطاف إمكانية تعبئة الأموال من أسواق رأس المال المحلية.

١٩ - وسيكون من الضروري حماية الجهاز المصرفي من تزايد مخاطر الشركات ذات الصلة بالحكومة. ففي ٢٠١١، ارتفع صافي انكشاف الجهاز المصرفي أمام المؤسسات الحكومية والعامة بمقدار ٤٤ مليار درهم (٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي). وبعض هذه الانكشافات غير مصنفة باتساق على مستوى الميزانيات العمومية للبنوك وحسابات المالية العامة للحكومة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الشفافية في الامتثال للقواعد التنظيمية المصرفية. وهناك مخاطرة من تحول الشركات ذات الصلة بالحكومة على نحو متزايد إلى البنوك المحلية لتلبية احتياجاتها من التمويل في الفترة القادمة إذا واجهت صعوبات في الحصول على تمويل من الأسواق الخارجية. وتؤكد البعثة على أهمية تجنب توجيه التمويل المصرفي نحو الشركات ذات الصلة بالحكومة التي لا تمتلك مقومات البقاء من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي. وينبغي أن يقوم المصرف المركزي بإنفاذ حدود انكشاف البنوك أمام الشركات ذات الصلة بالحكومة كل على حدة، ويمكن أن ينظر في فرض رسوم رأسمالية أعلى أو الرصد اللاحق لمخصصات خسائر قروض الشركات ذات الصلة بالحكومة التي تنطوي على مخاطر. كذلك ستكون الحدود الكلية المقرر فرضها على إقراض البنوك للشركات ذات الصلة بالحكومة محل ترحيب بغرض احتواء المخاطر التي تسببها هذه الشركات للبنوك، كما ينبغي فرضها على مراحل تدريجية.

٢٠ - وتمثل فعالية الحوكمة في البنوك عنصراً جوهرياً لدعم سلامة القطاع المالي. ورغم قيام المصرف المركزي بإصدار إرشادات لمديري البنوك بشأن حوكمة الشركات، في ضوء سيطرة الحكومة على البنوك وانكشاف البنوك الكبير أمام الشركات ذات الصلة بالحكومة، يتعين وضع إطار واضح للحوكمة للحفاظ على سلامة الأوضاع المالية في البنوك. وتحت البعثة المصرف المركزي على اعتماد المبادئ الدولية التي تطورت مؤخراً بشأن معايير الحوكمة في البنوك وتوصي بإجراء عملية لتشخيص حوكمة البنوك في سياق "برنامج تقييم القطاع المالي" القادم.^٣

^٣ "برنامج تقييم القطاع المالي" هو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويمكن للبنك الدولي أن يجري تقييماً للحوكمة في البنوك بناء على طلب السلطات.

تحسين القدرات الإحصائية

٢١- تؤكد البعثة أهمية زيادة تحسين القدرات الإحصائية. وقد أحرزت السلطات تقدماً جيداً في بناء قواعد البيانات وتحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية. وقد مثل إنشاء "المركز الوطني للإحصاء" و"مكاتب إدارة الديون" خطوات مهمة نحو تطوير القدرات الإحصائية. ومع هذا، يتعين إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق اتساق عملية إعداد الإحصاءات والتنسيق بين الهيئات الإحصائية المعنية على مستوى الإمارات، ونحو تحسين المنهجيات وإعداد ونشر أهم الإحصاءات في الوقت المناسب، بما في ذلك إحصاءات ميزان المدفوعات والحسابات القومية وحسابات المالية العامة.

الجدول ١ - الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٠ - ٢٠١٣

توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠١٠
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
قطاع الهيدروكربون			
١١٨,٤	١٢٢,١	١١١,٦	٧٤,٦
صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)			
١١٥	١١٩,٧	١٠٩,٦	٧٧
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)			
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٣
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)			
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
الناتج والأسعار			
٣٩٤	٣٨٦	٣٦٠	٢٩٨
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)			
٢,٨	٢,٣	٤,٩	٠,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
١,٠	٠,٠	٩,٢	١,٥-
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للهيدروكربونات			
٣,٨	٣,٥	٢,٧	٢,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لغير الهيدروكربونات			
١,٧	١,٥	٠,٩	٠,٩
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)			
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
الموارد العامة			
٣٣,٢	٣٤,٦	٣٣,٣	٢٨,٧
الإيرادات			
٢٦,٩	٢٨,٥	٢٧,٤	٢١,٤
الهيدروكربونات			
٦,٢	٦,١	٥,٩	٧,٢
غير الهيدروكربونات			
٢٦,٢	٢٦,٩	٣٠,٤	٣٠,٨
النفقات وصافي الإقراض			
١٨,٢	١٨,٣	١٩,٤	٢١
الجاري			
٧,٥	٨,٢	١٠,٥	٩,٥
الراسمالي			
٧	٧,٧	٢,٩	٢,١-
الرصيد الكلي			
٢٢,٨-	٣٦,٥-	٤١,٥-	٣٥,٥-
الرصيد الأولي لغير الهيدروكربونات (ما عدا دخل الاستثمار) ^١			
٣٣,٨-	٣٦,٥-	٣٧,٠-	٣,٦-
الرصيد الأولي المعدل لغير الهيدروكربونات ^٢			
١٤,٣	١٤,٦	١٦,٩	٢١,٣
دين الحكومة المركزية القائم للجهاز المصرفي ^٣			
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
القطاع النقدي			
٨,٤	١٨,٩	١٧,٩	٦٧,٧
صافي الأصول الأجنبية			
٩,٢	٥,٨	٣,٦	٢
صافي الأصول المحلية			
٥,٧	٣,١	٢,٣	١,٢
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص			
٩,٢	٧,٢	٥	٦,٢
النقود بالمفهوم الواسع			
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			
القطاع الخارجي			
٤٠,٩	٤٠	٣٣,٣	٩,١
رصيد الحساب الجاري			
١٠,٤	١٠,٣	٩,٢	٣,١
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			

٣٩,٥	٣٩	٤١	٤٧,٢	الديون الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي) ^٤
٤٤,٤	٤٠,٨	٣٦,٤	٣٢,٨	إجمالي الاحتياطيات الرسمية ^٥
١,٨	١,٧	١,٦	١,٦	بشهور واردات السلع والخدمات في العام التالي
بنود للتذكيرة:				
...	...	٣,٦٧	٣,٦٧	العملة المحلية للدولار الأمريكي (متوسط الفترة)

المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ % من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.

^٢ مستبعدا منه المعاملات ذات الصلة بصندوق دبي للدعم المالي بالنسبة لدبي، والدعم المقدم لشركة الدار في ٢٠١١ ودخل الاستثمار بالنسبة لأبو ظبي.

^٣ مطالبات الجهاز المصرفي فقط. مستبعدا منه ديون الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات من الأسواق الدولية.

^٤ الخصوم الخارجية للجهاز المصرفي فقط نتيجة لعدم اكتمال تغطية ديون المؤسسات غير المصرفية في الأسواق الدولية.

^٥ ما عدا الأصول الخارجية لصناديق الثروة السيادية.